مشكلة المصطلح العلمي في الوضع أم الإستعمال

صالح بلعيد

جامعة مولود معمري - تيزي وزو

قسم اللغة العربية وآدابها

الملخص

يتعرّض هذا المقال بالدراسة والتحليل لموضوع المصطلح العلمي والمكانة القيّمة التي يحتلها في عصرنا الحاضر في الجامعات والمؤسسات المختلفة.

كما قدّم المقال الاتجاهات المختلفة التي تتنازع حول موضوع المصطلح العلمي وحصرها في ثلاثة اتجاهات بين متطرف ومبسّط ومعتدل. فالاتجاه الأول يرى عدم تمثل وسائل التراث بكل ما تملكه العربية من خصائص، أما الاتجاه الثاني فيرجعه إلى عدم تمثل التعريب والترجمة والاتجاه الثالث والأخير يرى ضرورة الاستعانة بكل وسائل العربية لاستقبال الوافد من المصطلحات.

كما عرض المقال الجهود الجبارة التي تقوم بها مختلف المجامع والمؤسسات المختصة للعناية بالمصطلح العلمي.

الكلمات المفاتيح: المصطلح - الوضع- الاستعمال-المجامع- المنهجية.

Résumé

L'objet de cet article est l'étude et l'analyse de la terminologie scientifique, laquelle occupe de nos jours une place appréciable au niveau des universités et des différentes institutions. Par ailleurs, les différentes visions qui font l'objet de controverses sur la terminologie scientifique ont été développées et peuvent être orientées selon trois axes: ultra, simplificateur et modéré.

S'agissant de la vision ultra, on considère que les principes de la néologie arabe ne traduisent pas les différentes spécificités de la langue arabe. Par contre, le deuxième courant considère que le problème réside dans la difficulté d'arabiser et de traduire cette terminologie. La dernière vision enfin, met l'accent sur la nécessité de mobiliser tous les moyens linguistiques de la langue arabe afin de bien percevoir cette nouvelle terminologie.

L'article évoque aussi les efforts considérables consentis par les différentes académies et institutions spécialisées qui traitent de la terminologie scientifique.

Mots-clés : terminologie - code - usage - académies - méthodologie.

Abstract

The present paper studies and analyses the subject of the scientific terminology and the appreciable place that it occupies nowadays in the universities as well as the different institutions. In addition to that, the article discusses the various views that contend for the subject of the scientific terminology and it classifies them as following: Immoderate, simplifying and moderate.

The first view considers that the principles of arabic neology do not reflect all the diversity of the arabic language's specificity. As for the second point of view, the problem is in the difficulty of the arabisation and the translation of this terminology. Finally, the third view puts an emphasis on the necessity of using all the linguistic means of the arabic language in order to capture all this new terminology.

Besides, the article evokes the great efforts displayed by the different academies and specialised institutions, which are interested in the scientific terminology.

Key words: terminology- code- use - academies- methodology.

المقدمة

إنّ موضوع المصطلح بصفة عامة أصبح موضة عصرية، حيث أخذ مكانة في جامعاتنا، كما يشكّل الركيزة الأساس في أبحاثنا المعاصرة باعتباره دعامة تعميم استعمال اللغة العربية، وأنّ حاجة الناس إلى المصطلحات شديدة وملحّة، وتزداد ضروراتها يومياً، ولذلك سال من أجله كثير من الحبر، بلَ الحديث عن المصطلح العلمي الذي حُبرت من أجله معاجم كبيرة، وأقيمت له ندوات[1] وملتقيات محلية ودولية، ورُفعت توصيات واقتراحات تنادي بضرورة **وضع** المصطلح للتخصّصات العلمية، والعمل على **نشره**، مع **توحيده** في الوطن العربي. وفي الحقيقة نال الموضوع كفاية معتبرة من الأبحاث، وأخذ أكثر ممّا يستحق، ولم يصبح الآن من الأولويات كما كان في الثمانينيات والتسعينيات.

ومن هنا فإنّني وددت المساهمة في مقاربة موضوع المصطلح العلمي من زاوية إشكالية الوضع فهل تعود إلى قلة المصطلح أم إلى عدم نشر المصطلح الموضوع من قبل المجامع اللغوية والعلمية والمؤسسات الثقافية العربية، لكنّني متخوف من أن يدخل موضوعي في القول المكرور، باعتبار المصطلح العلمي خاصة استوفى دراسات هامة، وقُدمت بشأنه معاجم هامة في مختلف التخصّصات بما فيها الحديثة جداً. ولذلك حصرت الموضوع في شقين هما: الوضع والنشر، فهل تكمن المشكلة في الوضع والنشر أم في تجسيد قضايا الوضع في التطبيق أي في الاستعمال. وركّزت حديثي في المجامع اللغوية والعلمية ومكتب تنسيق التعريب بالرباط؛ باعتبارها تقوم على وضع المصطلح وتعمل على نشره. وبعد دراساتي

---

(1)عقدت ندوات كثيرة حول توحيد منهجيات وضع المصطلحات العلمية، ويمكن الإشارة إلى:

1 – ندوة الرباط، عام 1981م.

2 – ندوة التعاون العربي في مجال المصطلحات علماً وتطبيقاً بتونس عام 1986م.

3 – ندوة التقييس والتوحيد المصطلحي في النظرية والتطبيق، بتونس عام 1989.

4 – ندوة تطوير منهجية وضع المصطلح العربي، وبحث سبل نشر المصطلح الموحّد وإشاعته في عمان عام 1993م.

العامـــة لمختلـــف أعـــداد مجـــلات هـــذه المجـــامع ومكتـــب تنســـيق التعريـــب، حـــدّدت الدراســـة في هذه النقـــاط:

1- منهجية **وضع** المصطلح العلمـــي.

2- دراسة نقديـــة.

3- المجامع والمؤسسات **ووضع** المصطلـــح العلمـــي.

4- دراسة نقديـــة.

5- **نشر** المصطلـــح.

6- البديـــل.

7- اقتراحـــات.

1- منهجية وضع المصطلح العلمـــي: هـــل تكمـــن **أزمـــة** المصطلـــح العلمـــي العربـــي في **عدم وجود المنهجية** العلمية لدى علمائنـــا أو مؤسســـاتنا المصطلحيـــة؟ أم فـــي وجـــود منهجيات متفاوتة متضاربـــة؟ أقـــول: لدينـــا منـــهجيات[2]، وكـــل منهجيـــة تنضـــح بمـــا فيها، وهذا شيء طبيعي أحياناً نظراً لـــهذه الأســـباب:

1- اللغة العربية لا تتطوّر بسرعة، ولا تضع المصطلـــح العلمـــي بســـرعة، لمـــا لـــها من خصـــائص.

2- البعد الحضاري، والنشاط العلمي السابق للغـــة العربيـــة.

3- الامتـــداد الجغرافـــي للعربيـــة بيـــن قـــارتي إفريقيـــا وآســـيا، فيســـتعملها أكـــثر من مائتي مليون عربـــي.

4- الامتداد الإسلامي؛ فالعربية تستعمل من أكثر من مليار مســـلم فـــي العـــالم.

5- عدم وجود عاصمة لغويـــة تحميـــها.

6- مجامع ومؤسسات لغوية محليـــة وقوميـــة.

7- اختلاف الأرضية المعرفية لدى واضعي المصطلحـــات، وتعـــدّد أذواقـــهم.

8- العمل الفردي لا الجمـــاعي.

---

(2) أشير هنا إلى بعض المنهجيات الفردية، وهي تتقارب في كثير من أبعادها: منهجية محمد شرف. منهجيـــة مصطفى الشهابي. منهجية أحمد عيسى. منهجية حسن حسين فهمي. منهجية أحمد شفيق الخطيب. منهجيـــة جميل الملائكة. منهجية محمد يوسف حسن. منهجية محمد رشاد الحمزاوي...

9- غياب صيغة التزام وإلزام بما تقرّه المؤسسات المصطلحية في هذا المجال.

أمام هذه العوالم وغيرها لابدّ وأن يظهر الخلاف في منهج وضع المصطلح وفي استعماله، ومن هنا لا يجوز أن نقيس اللغة العربية باللغة الفرنسية مثلاً التي لها جزر صغيرة، ولها عاصمة تحميها، ولا يمكن أن نقيسها باللغة الكورية التي لها حدود ضيقة، فهي جزيرة لغوية، فمن السهولة الاحتفاظ بالمصطلح الواحد، كما يمكن أن تحصل المتابعة في كل قرار يُؤخذ. فالمسألة بالنسبة للعربية أعمق فهي لصيقة بمنظومة اجتماعية كبيرة يصعب النظر فيها. وأهمها قضية ترويج وتنقّل المصطلح والاستعمال.

وإذا تجاوزنا هذا الأمر فيبدو لي أنّ الأزمة في وضع المصطلح تتنازعه **ثلاثة اتّجاهات**، وكل اتّجاه له آراؤه التي يحاجج بها، ومعطياته التي يراهن عليها، وهي:

1/1- الاتّجاه الأول: اتّجاه تاريخي يتعصّب للمصطلح التراثي، ولا يهمه ما يصدر في الغرب، ويرى أن العربية قادرة على الوفاء باحتياجاتنا المعاصرة، كما كانت في السابق، فلا خروج عن المصطلح التراثي، وكل خروج فهو عقوق، وأنّ استعمال مصطلحات التراث واجب ديني. ويطرح المعطيات القديمة التي استخدمها الأوائل في وضع مصطلحاتهم وما اشتكوا قلّته، وهي: **القياس/ الاشتقاق/ التركيب/ المجاز/ الاقتباس/ التعريب اللفظي/ التضمين/ النّحت**. فانطلاقاً من هذه المعطيات يدافع هذا الاتّجاه عن المعالم القديمة الكبرى التي ترسّخت بواسطتها المصطلحات العلمية آنذاك، وتحكّمت دلالاتها، وبخاصة عامل الاشتقاق ومرجعية السماع اللذين استُغلا في أبعادهما الكبرى، ويركّز على مطواعية العربية في مجالات الاشتقاق[3]، ولعلّ فعل القدامى في توليد المصطلحات باستغلال الاشتقاق الصغير وحده يعطينا عبرة بأنّ اللغة العربية قادرة على العطاء المصطلحي؛ حيث الأصل

---

[3] أحمد شفيق الخطيب "حول تطوير منهجية **وضع** المصطلح العربي وبحث سبل نشر المصطلح الموحد وإشاعته" مجلة اللسان العربي. الرباط: 1995 مكتب تنسيق التعريب، العدد 39، ص 154-158.

المعبّرة، فيجدّد أنّ ما قيس على كلام العرب جزء لا يتجزأ من لغتهم فعومل المعرّب المنقول معاملة العربي الأصيل. ولم يلجؤوا إلى النّحت إلا لضرورات علمية. ولقد كان النّحت وما يزال نادر الاستعمال، ويمكن السكوت عنه تماماً بحكم أنّ لا قاعدة تحميه وتعمل على إشاعته، وأنّه يرتبط بالذوق، وما يكون ذوقياً في المغرب قد لا يكون كذلك في المشرق ولأنّ المصطلح العلمي يقتضي الصياغة المفهومية التي لا تحمل اللّبس "المواصفة المصطلحية السليمة في العلوم، بل حتى في ما سواها تقتضي أن تكون المنحوتات واضحة المعنى سلسة المبنى بعيدة عن الإبهام وما يمجه الذوق لغرابته وحوشيته[4]". وهكذا قامت جهود معتبرة لدى الأفراد آنذاك –ولا وجود للمؤسسات– باحترام التوجّهات الكبرى التي أكّدها الباحثون، وما حصلت مشكلة في المصطلح الذي كان بسيطاً بساطة صنّاعه ولم تدركهم حرفة صناعة المصطلح. وفي الأخير يعزو هذا الاتّجاه مشكلة وضع المصطلح إلى **عدم تمثّل وسائل التراث بكل ما تملكه العربية من خصائص.**

2/1– الاتّجاه الثاني: يرى بأن نتصرّف بكثير من الشجاعة، ونقول بأنّ العربية الآن لا تفي بالحاجات المعاصرة أمام التطوّر السريع، وعدم التنسيق والتوحيد بين المصطلحات، ويجب أن نقرّ كذلك بأنّ العربية الآن ضعيفة مصطلحياً وتعيش على المصطلح المستورد، وهذا مرتبط بالإنتاج الغائب فيها، فتعيش إمعة على المصطلحات الإنجليزية والفرنسية، فالأحرى أن تُهجر في كثير من أبعادها باستثناء عاملين يفيدان في تكييف واستقبال المصطلحات الغربية، وهما: **التعريب والترجمة**[5] لأنّهما يعملان على الإسراع في نقل العلوم. ويعتبر كل تمسّك بغيرهما لا يؤدي إلى حلول حينية. فيعزو هذا الاتّجاه تدهور وضع المصطلح العلمي إلى التمسّك بالتراث في مسائل الاشتقاق بالخصوص، باستبعاد **التعريب والترجمة.** فالتعريب عنده هو صياغة الفكر والتفكير العربيين وفق منظور حضاري

---

[4] أحمد شفيق الخطيب "المواصفات المصطلحية تطبيقاتها في اللغة العربية: مجلة الموسم الثقافي الخامس عشر. عمان: 1997 منشورات مجمع اللغة العربية الأردني، ص 198.

[5] ينظر مقالة لصاحب البحث "قراءة في محاور ملتقى المصطلح" مجلة الملتقى. تلمسان: 18–20 آذار (مارس) 2002 .

موحّد، فلقد كان دوماً أولى الوسائل وأهمّها في نقل المعرفة والتعامل مع المصطلحات. ومع ذلك فيركّز على تفضيل اتّخاذ مصطلح عربي شائع أو مستساغ على المصطلح المعرّب أو الأجنبي حالة وجوده، فهل هو موجود الآن كما كان قديماً عندما كانت الأمور بسيطة وسهلة، ولم تكن شُعَب الحياة كثيرة. ومن هنا فيقرّ هذا الاتّجاه بضرورة التعريب ما دام فطاحل علماء المصطلح القدماء والمحدثين قد عملوا به، ولم يرهب العلماء العرب الذين كانوا يريدون العربية لغة لأهل العلم كما هي لغة للعموم، ويحتجّ بمصطفى الشهابي الذي يقول: "لا ضير في **التعريب** كلما مسّت الحاجة إليه، وكلّما تعذّر العثور على كلمة عربية تقابل الكلمة الأجنبية، أو تعذّر إيجاد كلمة عربية تفيد معناها بوسائل الاشتقاق المعروفة". وهكذا يرى هذا الاتّجاه بأنّ العرب الأوائل لم يتحرّجوا من **التعريب** بعد صوغ المعرّب في صيغة تتّفق مع الأوزان الصرفية العربية المعروفة حتى يتلاءم مع الذوق العربي، وإنّ من أحد معاني التعريب هو: استعمال اللفظ الأجنبي بناء على مقاييس اللغة العربية المرنة، وأما **الترجمة** فيعطيها أهمية باعتبارها عملاً إبداعياً يتطلّب مهارات وتدريباً مكثفين، فيقتضي التعرّف على المصطلح في لغته الأصل قبل وضع ترجمته، وبذلك يسهل تحديد المعنى المقصود، ويُصاغ بصيغة تحمل معنى واحداً مستساغاً. والشرط الذي ينصّ عليه هو الإلمام الجيّد بلغة النقل ولغة الناقل إليها، كما يقترح أن تعدّل طرائق وضع المصطلح كلّما استجدّ جديد طلباً للخفّة والرواج وكذلك كان القدامى يفعلون. كما يقترح بأنّ تكتب الكلمات المعرّبة، وتلفظ بالطريقة التي ينطقها بها أهلوها وباستعمال الحروف اللاتينية، ويُلجأ إلى ضبطها أثناء كتابتها بالعربية. وفي الأخير يؤكّد قضية التعريب والترجمة بأنّهما وجهان لورقة واحدة لا يمكن الفصل بينهما؛ لأنّ المصطلح ينال مكانته بالتعريب أو بالترجمة. وأزمة المصطلح في نظر هذا الاتّجاه في **عدم تمثّل التعريب والترجمة** في أوجههما الحقيقية.

3/1- الاتّجاه الثالث: يعمل على تحاشي الفجوة بين الاتّجاهين، فهو معتدل، فيقرّ من جانب بدور هذه اللغة فيما مضى، ومن جانب آخر يراجع مصداقيتها الحالية في إنتاج المعرفة مصطلحاً وخطاباً، ومدّ الثقافة الإنسانية بهما وفق أفضل

الظروف. ولهذا لا يـــرى مانعـــاً مـــن وضـــع المصطلحـــات بالاســـتعانة بكـــل الوســـائل اللغويـــة المرنـــة التـــي تتمتّـــع بـــها العربيـــة، لامتلاكـــها غـــزارةً خاصـــة بوســـائلها الداخلية، كما تملك القدرة على التعامل بمرونـــة مـــع المســـتجدات، ولـــها فـــرص التنظيـــم والتخطيط والاصطلاح، فلو وفّرت لها الظـــروف لَوَفـــت بمطـــالب العصـــر مثلمـــا وفَـــت ذلك في القرون الأربعة الهجرية الأولى. لكنّـــه يؤكّـــد ضـــرورة توســـيع قنـــوات اســـتقبال المصطلح أمام التدفّق المعـــاصر، فيحـــرص علـــى إيجـــاد الوســـائل العصريـــة والصيـــغ الكفيلة باستقبال الوافد مـــن المصطلحـــات وتمثّلـــه، فـــلا مـــانع عنـــده أن ننســـخ بعـــض المنهجيات، أو بعض أركان منهجية ما إذا لـــم تكـــن تســـتجيب للوضـــع الحـــالي، طمعـــاً في وحدة المنهاج لوضع المصطلح العلمي العربي. ويعـــزي الأمـــر بـــأنّ المشـــكلة ليســـت في الوضع، بل في **إشاعته وتوحيـــده واســـتعماله.**

2- دراســـة نقديـــة: وهكـــذا يتبـــدى لـــي بـــأنّ الاتّجاهـــات الثلاثـــة بيـــن متطرف، ومعتدل، ومبسّط، وهذا الأمر يؤدي إلـــى التخـــالف فـــي القضيـــة وهـــي مســـألة مرفوضة، أو يعمل على التقوقع على الذات، فمـــا حصـــل هـــذا عنـــد قدمائنـــا كمـــا لـــم يخطر لهم أن يهجروا لسانهم بحكم عـــدم اســـتيعابه للمصطلحـــات الجديـــدة، فقـــد كـــانوا يعتزّون به أيّما اعتزاز ولقد طلبوا المصطلـــح فيـــها ووجـــدوه مطواعـــاً، حتـــى اتّســـعت العربيـــة لتلـــك المعـــارف، ووجـــد المـــترجمون مصطلحاتـــهم، ولـــم تكـــن هنـــاك مؤسســـات، وكـــان موضـــوع المصطلـــح مقرونـــاً بـــالتعريب والترجمـــة؛ لأنّ التعريـــب يســـتدعي ترجمـــة الكتـــب، والترجمـــة تســـتدعي المقـــابلات العربيـــة للمصطلحـــات الأجنبية، ومن هنا لا يجب أن نتســـاهل فـــي ذلـــك، وهـــذه دعـــوة لغربلـــة المصطلحـــات الموضوعة، والاتّفاق على منهجية واحـــدة الوضـــع، وكفانـــا وضـــع مصطلحـــات أخـــرى إلا فـــي المســـتحدثات الجديـــدة، فيكـــون الإبقـــاء علـــى المصطلـــح الشـــائع ولـــو كـــان خطأً، وهذا ما كان يقوله الأستاذ حسن ســـبح أثنـــاء وضعـــه المصطلحـــات الطبيـــة، فـــهو يؤكّد: **الخطأ المشـــهور أفضـــل مـــن الصـــواب المـــهجور.** كمـــا يجـــب أن نفـــهم بـــأنّ أوضاعنـــا المعـــاصرة ليســـت هـــي أوضـــاع القدامـــى، وأنّ مشـــاكلنا أكـــثر تعقيـــداً من مشاكلهم. فيجدر بنا أن نضع فـــي الاعتبـــار مســـألة المصطلـــح الـــذي تتحكّـــم فيـــه العادة وهي محكّمة، والحقيقة تترك بدلالة العـــادة، والعـــبرة للمصطلـــح الغـــالب الشـــائع لا

النادر، وقديماً قيل: الضرورات تبيح المحظورات خاصة إذا كانت علمية فتخرج عن القواعد النافذة لوجه الحقيقة [6]". ومن هنا كان الأفضل لو يستمد المصطلح من **اللسان الجماعي**، وهذا بترك القديم على قدمه ما كان صالحاً، والحرص على استعمال المصطلحات المعاصرة السهلة والميسّرة، والبعد عن الألفاظ المتقعّرة القديمة والحديثة. فكان من الضرورة مراعاة الشيوع ويُسر التداول والملاءمة اللغوية. ومن الضروري كذلك أن ترافق مجالات وضع المصطلح نشاطات تعريبية لتهيئة مستلزماته وتكون أولوية الوضع للمصطلح المتحرّي من التراث، ولا نغلق عيوننا على المصطلحات الغربية فهي نافذتنا على الخارج، وعلى ما يستجدّ في عالم التطوّر، وتعضد العملية بالمصطلحات والمعاجم التي يجب أن تتجدّد وتعيش الحاضر، وإلى هذا فلينهج الباحثون المصطلحيون.

3- المجامع والمؤسسات ووضع المصطلح العلمي: تنصّ قوانين المجامع على بذل الرعاية للمصطلحات والعناية بها وتوجيه مجهوداتها عن طريق وضعها ونقلها وتعريبها ونشرها، واتّخاذ خطة عامة، أو مبادئ كبرى لوضع المصطلحات. ومن خلال هذه التوجّهات الكبرى، وضعت المجامع خططاً لصياغة مصطلحاتها واجتهدت في إعطاء المصطلح صبغته العلمية باللغة العربية، بتوظيف طرائق الوضع المختلفة.

1/3- مجمع اللغة العربية بالقاهرة: لقد وضع هذا المجمع مبادئ لتدور فيها منهجية وضع المصطلح، ويمكن التذكير بأهمّ دعائمها:

1- المظهر الصوتي:

- سهولة اللفظ وخفّته وطواعيته للاشتقاق.
- جواز التعريب على سنَن القدماء في ذلك.
- وضع منهجية لتعريب ونقل الأصوات وحروف اللغات الأجنبية إلى العربية.

2- المظهر الصرفي:

---

[6] محمد هيثم الخياط "نحو منهجية موحّدة **لوضع** المصطلح العربي الحديث" مجلة الموسم الثقافي الثاني عشر. عمان: 1994 منشورات مجمع اللغة العربية الأردني، ص 104.

- التوسّع في الاشـــتقاق.
- إعطاء الأهمية للقيـــاس.
- الأخذ بالنّحت والتركيب المزجـــي.

3- المظهر الدلالـــي:

- الأخذ بالمجـــاز.
- مراعاة الدقة الدلالية بين المصطلـــح ومفهومـــه.
- اختيار المصطلح الواحد للمفـــهوم الواحـــد.
- تعريف المصطلـــح.

4- المظهر الاجتمـــاعي:

- وضع أسلوب منهجي لوضع المصطلحـــات وتوحيدهـــا ونشـــرها.
- قبول السماع من المحدثين والاستئناس برأي أهـــل الصناعـــة والحِـرَف.

وإنّ التعليق الذي يمكن الإدلاء به على هذه المنهجية، ومن خلال الاجتهادات المنصوص عليها في دوراته[7] وفي مجلاته يمكننا أن نقول بأنّ الأسس الكـــبرى ســـليمة، بـــل تعمـــل على تحديد منهج دراسي لساني بتحديث الرؤى الموجّهة للدراسات القديمة لربـــط المـــاضي بالحاضر، وبالتالي وضع تصوّر للمصطلحات اللاحقة.

2/3- المجمع العلمي العراقي: يحاول المجمـــع العلمـــي العراقـــي بـــذل جـــهود جبّـــارة فـــي وضـــع المصطلـــح العلمـــي باعتمـــاد منهجيـــة مكيّفـــة[8] مـــن قـــرارات المجمـــع المصـــري، وبعـــض نصـــوص مكتـــب تنســـيق التعريـــب، حيـــث يحـــاول التعـــرّف على المصطلح العلمي داخلياً وخارجياً بوضع المصطلـــح عـــن طريـــق القنـــوات التراثيـــة فـــي المقـــام الأول وإذا تعـــذّرت؛ فإنّـــه يلتجـــئ إلـــى التعريـــب أو الترجمـــة ولا يقـــرّ المصطلح إلا بعد نشره في سوق الاســـتعمال، وبعـــد مـــرور ســـتة أشـــهر علـــى تداولـــه

---

[7] ينظر مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاماً 1934-1984، إخراج ومراجعة: محمد شـــوقي أميـــن وإبراهيم الترزي القاهرة: 1984، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية.

[8] ينظر المصطلحات التي أنجزها في الفيزياء العامة/ علم الأحياء/ الهندسة المدنية/ علم الري والبزل/ علـــم الغابات/ الفيزياء النووية/ الكيمياء التحليلية/ الرياضيات/ الكيمياء الفيزيائية/ الرياضيات المتقدمـــة/ الهندســـة الكهربائية/ الطبّ النفسي/ الفيزياء البصرية/ مصطلحات التعدين/ مصطلحات علم الصوتيات/ علم الوراثة .

ليرى الأصداء على مستوى الاستعمال. ومع ذلك فإنّ منهجية المجمع العراقي لم تبق ثابتة؛ فيحاول تكييفها حسب المعطيات العلمية التي تلصق بالمصطلح. وبتلك الطريقة أوجد كماً معتبراً من المعاجم التي طرحها للمؤسسات والوزارات في العراق؛ محاولاً المساهمة في حركة التعريب ووضع المصطلحات التي يقودها، وهو المؤسسة الوحيدة المخوّلة لها وضع المصطلحات العلمية، وعلى الأجهزة المعنية الرجوع إليه بشأن المصطلح العلمي دون غيره.

3/3- مجمع اللغة العربية الأردني: لقد ساهم المجمع الأردني بقسط وافر في مجال وضع المصطلح[9] وهذا أثناء الحملة العلمية التي قادها لتعريب التعليم العالي، وبواسطتها استطاع تعريب السنة الأولى والثانية الجامعيتين بتحصيل المصطلح العلمي في الخطوات الأولى من الحملة. ولم تشتكِ السنتان من نقص المصطلح، أو من تذبذب منهجيته، إلا أنّ العملية أجهضت، فبقي يتعامل مع المؤسسات الوطنية، ويضع مصطلحات ذات نكهة محلية. وإنّ تجربة المجمع الأردني فذّة لو أتيح لها الانتشار بين بقية المجامع في ترجمة الكتب العلمية بأقلام علماء متخصصين ذوي خبرة عالية في فنّ الترجمة، وفي وضع اختيار المصطلحات المناسبة. ولا شكّ في أنّ تعميم هذه التجربة سيكون له أثر كبير في العمل على توحيد المصطلحات وتعجيل إشاعتها في أنحاء الوطن العربي، طالما كان الالتزام تاماً في هذه الحركة بمقررات مؤتمر مجمع القاهرة السنوي وقراراته بشأن المصطلحات العلمية ومنهجية وضعها مما ينشر في مجاميع المصطلحات والمعاجم المتخصّصة الصادرة عن مجمع القاهرة[10] ".

4/3- مكتب تنسيق التعريب: وأما مكتب تنسيق التعريب فله صولات علمية رائدة في مجال وضع المصطلح باعتماد منهجية معاصرة لا تلغي التراث، لكنّه لا يعتمده أساساً في تعامله، ولذا فقد بنى مبادئه الكبرى على الخطوط التالية:

أ - مسايرة المنهج الدولي في اختيار المصلحات العلمية.

---

[9] ينظر المعاجم التي أنجزها، ومنهجية وضع المصطلح.

[10] ينظر ملحق اللسان العربي العدد 39، ص 45-46.

ب- مراعاة التقريب بين المصطلحات العربية والعالمية لتسهيل المقابلة بينهما للمشتغلين بالعلم والدارسين.

ت - اعتماد التصنيف العشري الدولي لتصنيف المصطلحات حسب حقولها وفروعها.

ث - تقسيم المفاهيم واستكمالها وتحديدها وتعريفها وترتيبها حسب كل حقل.

ج - إشراك المختصين والمستهلكين في وضع المصطلحات[11] ".

وهذه المبادئ خرجت من المراحل الثلاثة التي كان يعتمدها كما يلي:

المرحلة الأولى: وفيها مراسلة الدول العربية والمؤسسات لتوافيه بما يتوفّر لديها من مصطلحات في مجال ما. ثمّ تنسّق المادة ضمن قائمة ثلاثية اللغة، وتُعقد ندوة لدراسة المشروع مصطلحاً مصطلحاً.

المرحلة الثانية: وفيها يُكلّف المكتب خبيراً بإعداد ورقة عمل مستأنساً بما صدر في هذا المجال عن المؤسسات والمجامع، مع التقيّد بمنهجية المكتب، ويُعهد المشروع إلى خبير متخصّص في العلم والمراجعة والتدقيق، ويرسل المشروع إلى الجهات العربية المختلفة لإبداء الملاحظات.

المرحلة الثالثة: وفيها تُعقد دورة خاصة للنظر مرة أخرى في المصطلحات المعدّة، وتُقدّم الملاحظات والتصحيحات، ويتمّ توحيد المصطلحات في مؤتمر التعريب.

وبهذا المنهج العلمي والمتميّز بنى منهجاً هاماً في الندوة المختصة التي عقدها بالرباط من 18 إلى 20 فبراير 1981، ومن أُسس وضع المصطلح اعتماد طرق الوضع من مجاز واشتقاق وتعريب ونحت عند الضرورة، وتفضيل الفصيح المتواتر على المعرّب، وتجنّب الكلمات العامية، واختيار الصيغة الجزلة الواضحة الكلمة التي تسمح بالاشتقاق، والكلمة المفردة على المركبة، والدقيقة على العامة، والمرادف الذي يقرب من مفهوم الجذر الأصلي...الخ[12] ".

---

[11] جواد حسني سماعنه "منهجيات **وضع** المصطلح العلمي العربي وتوحيده" مجلة اللسان العربي. الرباط: 1995، مكتب تنسيق التعريب، العدد 40، ص 13.

[12] محمد رشاد الحمزاوي "المنهجية العربية **لوضع** المصطلحات من التوحيد إلى التنميط" مجلة اللسان العربي. الرباط: 1986 العدد 24، ص 45.

وانطلاقاً من المنهجية الواضحة التي تبنّاهـــا يعمـــل مكتـــب تنســـيق التعريـــب مـــع الشبكة العربية للإعـــلام المصطلحـــي Arabterm التـــي تأسسّـــت بتونـــس 1989 لـــهدف الإعلام عن النشاط المصطلحي العربي، وإتاحـــة تواصلـــه مـــع المتعـــاملين بـــه بأيســـر الطرائـــق، كمـــا يُقيـــم علاقـــات علميـــة مـــع الشـــبكات الدوليـــة المصطلحيـــة لتبـــادل المصطلحات ويعمل من وراء ذلـــك علـــى نشـــر الوعـــي المصطلحـــي فـــي الجامعـــات العربية بتكوين لجان وطنية متخصّصة للعمـــل المصطلحـــي. ولقـــد اســـتطاع أن يُخـــرج إلى سوق الاستعمال حوالـــي أربعيـــن معجمـــاً موحـــداً، وكلّـــها مـــرّت علـــى المراحـــل المذكورة. وهذا بعد مضي تسعة مؤتمـــرات للتعريـــب.

وعلى العموم فإنّي أنوّه بالجهود المتميّزة للمجـــامع والمؤسســـات، والتـــي لـــم تـــترك باباً من أبـــواب وضـــع المصطلحـــات العلميـــة إلا وعالجتـــه، ويمكـــن التذكـــير بكثـــير من أبعاد اختيار المصطلح، ولكنّه بصـــورة عشـــوائية:

* وضع المقابل بعد الرجوع إلى المعـــاجم القديمـــة والحديثـــة، وإلـــى كتـــب الـــتراث والمعاجم الأجنبية ومعاجم المصطلحات العلمية الحديثـــة: العربيـــة والأجنبيـــة.
* لا يشترط في المصطلح أن يستوعب كل دقـــائق المعنـــى.
* رفض الترادف في المصطلحـــات العلميـــة.
* تجنّب الاصطلاح بلفظ واحد لمدلولات علميـــة مختلفـــة.
* الاحتراز من استعمال عدة مصطلحات لمعنـــى واحـــد.
* الترجمة الدلالية المباشرة، واســـتخدام المجـــاز.
* مراعاة التناسق بين المصطلح العربـــي والأجنبـــي.
* إذا تعذّر إيجاد مصطلح عربي يُلجأ إلـــى التعريـــب.
* تحديد الدلالة العلمية للمصطلحات المتقاربـــة، وعـــدم تقييدهـــا.
* توخّي وضوح الدلالة وتجنّـــب الإبـــهام.
* توحيد ترجمة المصطلحات المشتركة بين مختلـــف العلـــوم.
* ضرورة وضع تعريف موجز لكل مصطلح عربي إمعاناً فـــي تحديـــد الدلالـــة.

* مراعاة صلات الترابط الاشتقاقي والتصريفي والمعنـــوي بيـــن المصطلحـــات.
* العودة إلى التراث واستعمال ما وضع من مصطلحات علميـــة عربيـــة مـــهجورة.
* ضرورة وجود مناسبة أو مشابهة بين مدلول اللفـــظ اللغـــوي ومدلولـــه الاصطلاحـــي.
* تقدّم الكلمة الخاضعة للاشتقاق على التي يصعـــب الاشـــتقاق منـــها.
* تقـــدّم الكلمـــة الكثـــيرة الـــدوران علـــى النـــادرة. والكلمـــة المنســـجمة الحـــــروف على المتنـــافرة.
* تفضيل الكلمات العربية الفصيحة على الكلمـــــات المعرّبـــة.
* تجنّب استخدام العامية وخاصة المحليـــــة أو الإقليميـــة.
* تقدّم الكلمة الخاضعة للاشتقاق على التي يصعـــب الاشـــتقاق منـــها.
* الالتجاء إلى النّحت عند الضرورة القصـــــوى والعلميـــة[13].
* المرونة في اختيار المصطلح العربي البعيد عـــن إثـــارة اللبـــس.
* استعمال المصطلح الأجنبي لضرورات قاهرة، أو فـــــي المصطلـــح الـــنزر.
* ترقية المصطلح الدارج الموحّـــــد...

ومن هنا انصبّت جهود المجامع والمؤسسات على هـــذا الأمـــر؛ للوصـــول إلـــى وســـائل ناجعة من أجل توحيد منهجية علمية تعتمـــــد فـــي الوطـــن العربـــي لصياغـــة المصطلـــح العلمي وصناعته، وسلوك طرائق ذات جدوى فـــــي توســـيع رقعـــة المصطلـــح الجغرافيـــة وشيوعه بين المســـــتفيدين.

4- دراســـة نقديـــة: إنّـــه رغـــم الجـــهود والأفكـــار التـــي أنتجـــت كمّـــــاً معتـــــبراً من المصطلحـــات والتـــي نشـــرها كـــل مجمـــع كمـــا أنّ كـــل مؤسســـة قدمـــت تُخمـــة منها، وركاماً كبـــيراً، ومـــع كـــل مـــا سُـــجّل مـــن توصيـــات فـــي مختلـــف مؤتمـــرات التعريب، أو ما أُقرّ من مبادئ فـــي المجـــامع اللغويـــة والمؤسســـات المصطلحيـــة، ظلّـــت

---

[13] وبالنسبة للنّحت فإنّه لم يعتمد بالشكل الذي يعطيه أهمية، فوضعته المؤسسات المصطلحيـــة فـــي آخـــر المطاف ويمكن اللجوء إليه بعد تعذّر كل الوسائل الممكنة لصياغة المصطلح، "ففي إحصاء أجـــراه الأســـتاذ وجيه عبد الرحمن شمل ثلاثة معاجم صدرت عن مكتب تنسيق التعريب في الفيزياء والنفط والطب مداخلـــها تزيد عن أحد عشر ألفاً، لم يجد سوى ثلاثة عشر مصطلحاً صيغت بالنّحت". ويمكن القول بـــأنّ واضعـــي المصطلحات قد احترموا هذا البند وحاولوا تجنّب النّحت قدر الإمكان.

معيقات المصطلح العلمي قائمة، وظلّ الاختلاف يشتدّ، فلا مخرج من هذه الأزمة. ومن خلال المعطيات العلمية التي أتوفّر عليها هذه نقائصها:

1/4- عدم اتّباع منهجية موحدة لتنميط المصطلحات وتوليدها: فرغم ما حظيت به المنهجية من العديد من المؤسسات والهيئات العربية، إلا أنّه غلب عليها الخلط بين وسائل الوضع وتقنيات ترجمتها، ومناهج التوحيد والتقييس[14] وعدم التفريق بين التوثيق وتوحيد المصطلح. أضف إلى هذا غياب التنسيق الذي يعمل على التقليل من التشعّب في الرأي والتشتّت في الجهد، ويدعو الأستاذ شحادة الخوري إلى تنسيق مسبق للجهود، وهذا يوفّر جهد التنسيق اللاحق الذي يمارسه المكتب في الوقت الحاضر[15].

2/4- اعتماد الجانب النظري: إنّ الروح النظرية لا زالت طاغية، وتنحصر داخلها المبادئ الكبرى لوضع المصطلحات، ومن هنا بقي المصطلح يُراوح مكانه، فلم يجد أرضية تطبيقية تتناسب واقعه، إلى جانب الروح العفوية أحياناً لدى بعض الواضعين، وهذه الروح لا تصلح في كل الأحوال، ويتمثّل لنا ذلك في المصطلح المتعدّد للهاتف النقّال: خلوي/ الجوّال/ النقّال/ المحمول، فلم توضع له ضوابط من البداية، فقد كان متروكاً للمصطلحين، وكل يغرف حسب ثقافته، وهذا ما سبّب التباين في الوضع بشكل كبير "فأعتقد أنّ أهمّ ما يتّسم به وضع المصطلح هو طابعه الصفوي، وهي عفوية لا تقترن بمبادئ منهجية دقيقة، وباكتراث بالأبعاد النظرية للمشكل المصطلحي، وقد قادت العفوية إلى كثير من النتائج السلبية، وفي مقدمتها الاضطراب والفوضى في وضع المصطلح، وعدم تناسق المقابلات[16] ".

3/4- ظهور نزعة المحلية في بعض المصطلحات: فيلاحظ مثلاً على مصطلحات

---

[14] فارس الطويل "نحو منهجية شاملة للعمل المصطلحي" مجلة اللسان العربي. الرباط: 1995، مكتب تنسيق التعريب، العدد 39 ص 227.

[15] دراسات في الترجمة والمصطلح والتعريب، ط2. دمشق: دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، ج1، ص 225.

[16] عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، ص 396.

المجمع المصري والمجمع الأردني بأنهما يقصران جهدهما أحيانا على المصطلحات المتداولة في مصر والأردن. وهذا ما يعطي صفة المحلية للمصطلح العلمي أو المصطلح ككل. وكان أحد أسباب ذلك هو عدم العودة إلى الدراسات الميدانية العربية باعتماد المشهور أو المتواتر في المجتمع العربي، وإلى الرصيد اللغوي المشترك.

4/4- غياب المنهج العام: والذي يدخل فيها البحوث والقرارات والمناقشات التي تتحدث عن منهجية وضع المصطلحات ومبادئها وقواعدها. وغياب النظرية الخاصة التي تتناول الحقول المصطلحية الخاصة بالبحث والدراسة والتمحيص[17]. وكان المطلوب وضع مبادئ أولية فقط، من مثل التصورات الضابطة للمفاهيم، ويترك باب الاجتهاد مفتوحا؛ لأن معطيات حديثة تظهر فلابد أن يحصل التطوير بناء على ما يستجد في الأبحاث اللاحقة ضمن آليات المزيد مما يدره سوق الإنتاج من وسائل.

5/4- البعد عن محيط الاستعمال: إننا محكومون بمنظومة اجتماعية قومية، علينا أن نجاريها ضمن أرضيتنا المعرفية، وإنتاجنا العلمي، وعلينا مجاراة الاستعمال. فالتداول هو الذي يرسخ المصطلح ويعطيه دلالاته، وهو الذي يغربله ويبقي الصالح منه، وينبذ النافر فهو الإكسير الذي يمنحه الدوام. وإن الاستعمال لا يأتي عفوا فكان يحتاج إلى تواجده في الكتاب المدرسي والجامعي وهو سلته التي يتغذى بهما، وحياته في الاستعمال. وعن طريقهما يكون ما يكسبه الدارس تمثلا فإبداعا لا ترديدا فقط. مثلما أن عملية التعريب ليست عملية حرفية يتم بموجبها إدخال كلمات أعجمية في اللغة العربية، بل في التوظيف والممارسة والإبداع في دورة الكلام. ولنا في الخوارزمي مثالا لذلك؛ فقد كان يستعير مصطلحه في الغالب من لغة التخاطب المتداولة بين الناس، فيلتصق المصطلح بالواقع المحسوس بكل سهولة ويسر. وهنا يجب التذكير بالمقولة التي تقول: على هؤلاء المجمعيين أن ينزلوا

---

(17) جواد حسني سماعنه "منهجيات **وضع** المصطلح العلمي العربي وتوحيده" مجلة اللسان العربي. الرباط: 1995، مكتب تنسيق التعريب، العدد 40، ص 128.

من أبراجهم ويحتكّوا بالمحيط، وعند ذلك يستحدثوا مصطلحات من الواقع، فلا يفرضوا مصطلحات من المكاتب.

6/4- عدم توظيف التقنيات والمشاريع المعاصرة: ما زالت المؤسسات تعتبر المصطلح في بعده القديم هو اعتماد الاقتراض والمجاز والنّحت والمجاز وكل ضروب الاشتقاق، في الوقت الذي قطعت فيه المؤسسات العالمية أشواطاً كبرى من مثل اعتماد التعيير والتنميط، وهذا ما لم تدركه المؤسسات العربية، باستثناء مشروع راب[18] الذي أشرف عليه الأستاذ رشاد الحمزاوي، وهو مشروع قديم إلا أنّه هام جداً وهي تجربة فريدة لأنّها تبرز لنا أهمية استثمار التقنيات المعاصرة في وضع المصطلح وفي نشره، وهذا سعياً لإرساء منظومة مصطلحية في بلداننا.

7/4- عدم وضع منهجية زمانية للقضاء على معيقات المصطلح: وهي الافتقار إلى المصادر المعرّبة وتفعيل عملية التعريب ومؤسسات الترجمة، وإلغاء الحواجز الثقافية بين البلدان العربية.

5- نشر المصطلح: إنّها ليست قضية، فبقدر ما يكون المصطلح خاضعاً لخصائصه الصوتية والدلالية والذوقية تسمح له بالانتشار أو المنافسة. وهنا تقع المسؤولية على عدة جهات:

1/5- المسؤولية الذاتية: إنّه لابدّ من ثورة فكرية في نفوسنا لتغيير ما بنا، بدءاً من الإيمان بهذه اللغة ووضع الثقة فيها، والإخلاص في العمل على تطويرها، كي نستعمل المصطلح العربي بكل ثقة وشجاعة إذا كان موافياً للغرض، أي لابدّ من تحريك الذهنيات، فما كان من اللازم أن نلزم المجامع فقط بأداء هذا الدور، ونعلّق عليها المسؤولية ونحن غير مؤمنين بالتغيير وبوعي الذات. وهنا تقع المسؤولية الكبرى على المصطلحي الذي كان عليه الإقرار بسياسة الأبواب المفتوحة على العالم في محيط الأخذ والعطاء، للوقوف نداً للندّ. وإنّ المرجعية الغربية لا الاستنساخ أكثر من ضرورة في وضع المصطلح بعد تمثّل أصالته

---

[18] رشاد الحمزاوي. المنهجية العربية **لوضع** المصطلحات من التوحيد إلى التنميط، مجلة اللسان العربي. مكتب تنسيق التعريب: 1985، العدد 24، ص 41. وينظر: رشاد الحمزاوي: مجمع اللغة العربية تاريخه وأعماله/ العربية والحداثة، أو الفصاحة فصاحات.

العربيـــة، فـــلا تجديـــد دون أصالـــة تربـــط الحـــاضر بالمـــاضي، وتبنـــــي المســـــتقبل على إنجـــازات الســـلف، وهـــذا مـــا يعمـــل علـــى تفـــادي تلـــك الفجـــوة التـــي تفصلنـــا عن التطبيق. فجوة غير معقولة لأنّها كبـــيرة وآخـــذة فـــي الاتّســـاع، الأمـــر الـــذي يزيـــد مـــن الخطـــورة. فمـــن مســـؤولية **الاصطلاحـــي** أن يراهـــن علـــى الحـــاضر والمـــاضي في صناعة الرأي العام وصوغ الوعي الجمعي للتأثير فـــي موقـــع القـــرار. وهـــو البديـــل الأساس الذي يتركنا لا نتراجع عما أقررنـــاه، ولا نختلـــف لنشـــكّل البـــون الكبـــير الـــذي يشتّتنا، مثلما رأينا فـــي الاتّجاهـــات الثلاثـــة المذكـــورة. وهكـــذا نتحمّـــل الجـــزء الكبـــير من النهوض الحضاري في هذا المجال، الأمـــر الـــذي يســـتدعي جلســـة صفـــاء عربيـــة في أمر الاتّفاق النهائي علـــى ميكانيزمـــات اللغـــة أولاً، ثـــمّ مناقشـــة مســـتلزمات النفقـــة عليها، وعند ذلك تـــأتي مســـألة تنســـيق المنهجيـــة ســـهلة إذا صدقـــت النيّـــات، وهنـــاك مبادرات هامة في هذا المجال[19] وفـــي الحقيقـــة "لا نفتقـــر إلـــى منـــهج علمـــي لصنـــع المصطلح وصياغته، ولا إلى خطّـــة عمـــل للتوحيـــد والشـــيوع والنشـــر، ولكنّنـــا نحتـــاج إلى وجوب الإنفـــاق علـــى مـــا نعتقـــده نافعـــاً ومحققـــاً لغاياتنـــا ممـــا هـــو بيـــن أيدينـــا من مقترحات عديدة، ووجـــوب الإلـــزام الصـــارم بـــها[20] ". عنـــد ذلـــك يـــأتي المنـــهج الصارم الذي يعمل على التطوير والارتقـــاء بـــالمصطلح. وفـــي هـــذا المقـــام أثـــير **دور المثقف العربي** الذي ننتظر منـــه أن يكـــون فـــاعلاً اجتماعيـــاً، وقـــوة محركـــة، للتـــأثير على الحكومات وعلى المسؤولين على التربية والتعليم للرفـــع مـــن شـــأن تدريـــس اللغـــة العربية والتعريف بالتراث العربي، وبعلمائنا الذين لـــهم إســـهام متميّز.

2/5- مسؤولية الحكومات العربيـــة: تتحمّـــل الحكومـــات العربيـــة المســـؤولية التاريخيـــة والقسط الأكبر في هذا اللغة القومية والتـــي بإمكانـــها أن تســـتصدر القـــرار بشـــأن تعميـــم استعمالها، وهذا ما لم تفعله، وصاحب هذا تـــردّد كثـــير مـــن الجـــهات الأخـــرى الملحقـــة بالتخطيط والتهيئة اللغوية، وتنظر إلـــى العربيـــة فـــي الوقـــت الحـــالي أنّـــها لا تســـتجيب

---

[19] محمد يوسف حسن "في تمكين العربية من الأداء العلمي وصياغة المصطلحات الحديثة، وسب إشـــاعتها" مجلة اللسان العربي، العدد 39، ص 42.

[20] محمد مجيد السعيد "دور مؤسسات التعليم العالي في توحيد المصطلح وإشاعته" مجلة اللســـان العربـــي. الرباط: 1987 مكتب تنسيق التعريب، العدد 29، ص 148.

للمعطيات المعاصرة في ميدان الهندسة والطب، وأبقت للإنجليزية والفرنسية هذا الميدان. وهنا لا بدّ من تحرّك جريء لمواصلة تعميم هذه اللغة. وهذا ليس بالأمر الصعب إذا توفرت شروط العمل للباحثين والأساتذة والطلبة على كل المستويات، وكل اللغات مرّت بمراحل الضعف، وما أهملت من أهاليها.

3/5- مسؤولية المؤسسات اللغوية والمصطلحية: لهذه المؤسسات دور هام في وضع المصطلح وفي إشاعته وتتحمّل مسؤولية كبيرة إزاء التطوّر العلمي الذي تتوفّر عليه العربية وبقي مغموراً، كما تتحمّل تبعات روح الانهزامية التي نجدها عند الباحثين بسبب المؤتمرات الكثيرة والتي تنفق فيها أموال الشعب دون الوصول إلى نتيجة، ودون الاتّفاق على منهجية، بل ونجد في نفس المؤسسة منهجيات. أضف إلى ذلك عدم تشجيع الاصطلاحيين على التأليف والترجمة. والمسألة الهامة هو عدم وجود الصرامة في التطبيق. وعدم ظهور من يملك القرار، ومن يدركه. وكان على كل المؤسسات وخاصة الأليكسو أن تضطلع بمهامها كي لا يحصل الانسداد الذي نشاهده الآن في علم المصطلح وفي بعض العلوم الدقيقة.

4/5- مسؤولية الجامعات: إنّ التعليم باللغة العربية أكثر من ضرورة، فلا إصلاح عالي إذا أخفقت الجامعة في أداء هذا الدور، ومن هنا يقع أهمية التبصير بأهمية تعميم استعمال اللغة العربية في الجامعة، فلا تكوين لهوية ثقافية وحضارية في غياب تعريب المصطلح. ولا يعني هذا نبذ اللغات الأجنبية، بل إنّ إتقان لغة أجنبية أو أكثر مطلب تربوي يجب تجسيده، لكنّه يظلّ التحدي الكبير قائماً إلى غاية استنبات العلم وتوطين التكنولوجيا عربياً. وفي مجال المصطلح كان على الجامعة أن تقود تيار وضع المصطلحات العلمية عن طريق تبنّي **تدريس مقياس المصطلح**، وتشجيع الباحثين والمؤلفين على التأليف بالعربية وتشكيل لجان محلية لمتابعة نشر المصطلحات المتّفق عليها، ونشر الرسائل الجامعية ذات الاختصاص العلمي وتشجيع فرق البحث في المصطلحات، والعمل على التوعية بأهميته العلمية حاضراً ومستقبلاً. كما يجب على الجامعة أن تعمل على تجسيد اتّفاقية أو معاهدة على مستوى الجامعة العربية لحماية حقوق المؤلفين والمترجمين والمبدعين عموماً، فقيام هذه الاتّفاقية سيشجّع حركة التأليف والترجمة في مجالات

العلوم، وسيكون له أثر طيّب في العمل على توحيد المصطلحات وإشاعتها بين الأقطار العربية.

5/5- مسؤولية دور النشر: إنّ المصطلح العلمي يجد عشّه وغذاءه في الكتاب المدرسي والجامعي، ومن هنا فيشكّل نشر الكتاب العلمي المعرّب أهمية معتبرة في رواج المصطلح أياً كان، وهذا يستدعي المنافسة عن طريق عدة مستويات، تبدأ بالنوعية والمحتوى، وصولاً إلى السعر، وتعميمه على كافة الوطن العربي، أي السعي لفتح الحدود أمامه عن طريق إقامة المعارض، وتعويم سوقه. دون أن ننسى الكتاب الإلكتروني الذي يجب أن يأخذ بعداً آخر في مجال اهتمام دور النشر، وكان عليها العمل على ترويج المعاجم العلمية الصادرة عن مجامع اللغة العربية وتوفيرها لدى الهيئات المهتمة بتدريس العلوم وبالتأليف فيها بالعربية وترجمتها إليها فذلك يساعد على إشاعة استعمال المصطلحات المتّفق عليها مجمعياً.

6/5- مسؤولية الفضائيات ووسائل الإعلام: لقد قدّم الإعلام الثقيل جهداً معتبراً، وهذا يتمثّل في بعض الفضائيات الملتزمة التي تعمل على إشاعة اللغة العربية الفصحى، وجهدها مشكور، وهناك فضائيات أخرى تمسخ هذا الجهد بسماعنا للغات المحكية والمحلية التي لا تعمل إلا على التشتّت والتفرقة. وفي هذا المقام لا يحتاج الإسهاب عن دور هذه الوسيلة في إشاعة المصطلح، بل فلها الدور الهام والمعتبر في تداول المصطلح[21].

7/5- مسؤولية بنوك المصطلحات: إنّنا نتوفّر في الوقت الحاضر على بنوك مصطلحية كثيرة، وعلى مواقع عربية هامة في شبكة الإنترنت، فالأحرى أن تعمل الجامعات والمؤسسات على الإفادة منها، ومن الضروري لفت الانتباه إلى دور وسائل الاتّصال في هذا المجال لتسهيل عملية التوصيل وتخفيض سعرها. والأحرى في هذا المجال قيام شبكة معلومات عربية للأنشطة المصطلحية على غرار الشبكة الدولية في مركز المعلومات الدولي لعلم المصطلح (أنفوترم)

---

[21] صالح أبو أصبع "دور وسائل الاتّصال في نشر المصطلح الموحّد وإشاعته" مجلة اللسان العربي. الرباط: مكتب تنسيق التعريب، العدد 39، ص 204.

فمن خلال مثل هذه الشبكة تتيسّر مجاراة النشاط المصطلحي العالمي ويسهل إشاعة المصطلحات الموحدة بين العاملين في هذا المجال في كل أنحاء الوطن العربي.

8/5- مسؤولية مؤسسات الترجمة: وما ينطبق على مؤسسات أخرى ينطبق على مؤسسات الترجمة، وهي قليلة في الوطن العربي، ولكن من الأهمية بمكان أن ننوّه بجهد المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف الذي أسدى وما يزال يسدي للغة العربية زخماً من ترجماته العلمية، ويحتاج إلى مدّ المساعدة والعون من قبل الجامعة العربية، ومنظمة الأليكسو. وهنا أقترح أنّ هذه المؤسسة تختصّ بقضايا الترجمة في الوطن العربي لتغطية عجز المصطلح العلمي في المقام الأول.

6- البديل: لعلّ من الواجب أن أذكر بما تقرّر في كثير من المؤتمرات، وأخصّ هنا مؤتمر التعريب الثاني المنعقد بالجزائر سنة 1973 والذي نصّ على: "يرى المؤتمر أنّ قضية المصطلح العلمي لم تنل من العناية في التنفيذ قدر ما نالت من عناية في الإعداد والدراسة والإقرار. وأنّه إذا كانت عملية المصطلح عملية مستمرة، فإنّ ذلك يقتضي ألا يستمر الجدل النظري حولها إلى ما لا نهاية. وأنّه لابدّ أن يخرج هذا النقاش النظري إلى مرحلة **التطبيق** والتجربة العلمية، حتى يكون استخدام المصطلح هو الذي يحقّق امتحانه والحكم عليه" وهذا سنة 1973 فكيف الحال بعد مرور 19 سنة ونفس المشكل قائم، علماً أنّ كماً معتبراً من المصطلحات وضع، ومنهجيات أسديت، ولكن أين محالُها من **التطبيق** ! وأين التزامنا بما نقرّر! وهل للمصطلح الآن أولوية بعدما نال حصة الأسد؟

إنّه في نفسي شيء من حتى، وأرغب إخراجه، فما أحوجنا إلى خطاب واقعي يلغي الإسهاب في الحديث عن القدرة اللغوية للغة العربية لمجاراة وضع المصطلح العلمي ونشره، ويلغي الحديث عن قدمها وما قدمته للحضارة الإنسانية من إبداع، ولنضرب صفحاً عن تلك الخطب الرنانة التي لا تعطي ماءً ولا خبزاً. فبرغم الأبحاث الكبيرة في مجال المصطلح فما يزال المشكل قائماً، كما لا يزال العمل المصطلحي يواجه عدداً من الصعوبات التي يفرضها عليه الواقع فأين الخلل؟ إنّ الخلل معروف فهو في **تعميم استعمال اللغة العربية في التعليم العالي** في المقام الأول، ومستقبلنا مربوط به أحببنا أم رفضنا. وإنّ الإبداع مستحيل أن يحصل إلا باستخدام لغتنا؛ لأنّ بين الفكر واللغة رابطة لا تنفصم، وهنا أسأل أين

مسؤولية الجامعات العربية التي يجب أن تخطّط في مقدمة إستراتيجيتها العلمية السبلَ والوسائلَ الكفيلة بإيصال سفينة تعميم استعمال اللغة العربية إلى شاطئ الأمان. وأين مسؤولياتها في نشر الوعي المصطلحي بين صفوف الأساتذة والطلبة؛ بتوفير المعاجم التخصّصية والنشرات والمجلات والدوريات التي تعنى بالمصطلح العلمي. وأين مسؤولياتها في إثراء مكتبات الجامعات بكل ما يصدر من معاجم متخصصة ومجلات ونشرات ودوريات ذات اهتمامات بالمصطلح العلمي ومحاولة إحصاء المصطلحات وتنظيمها وتبويبها حسب موضوعاتها بالاستعانة بالحاسب الآلي. ولكن ما دمنا نتردّد في تعريب التعليم العالي، فلا تسأل عن المصطلح العلمي، وما دمنا لا نهتمّ بمستقبل الطفل العربي ونخصّص مشاريع لتطوير لغته، فلا تسأل عن المصطلح، فأين الضرورة القومية التي ننادي بها في كل محفل ولقاء. أليس مؤسفاً أن تعجز 22 دولة عربية بمختلف ما لها من إمكانيات بشرية ومادية عن وضع المصطلح العلمي أو نشره.

7- **اقتراحات:** بعد هذه الحوصلة أقترح الآتي:

1- تنسيق جهود المؤسسات والأفراد في وضع المصطلح العلمي. وهذا بغية توحيد المنهجية في بُعدها العام وضرورة الاستفادة من المنهجيات الغربية.

2- جعل مؤسسة واحدة هي المشرّعة والمرجع في مجال المصطلحات العلمية.

3- إجراء دراسات سنوية حول شيوع وتقبّل المصطلحات وتدارس النتائج.

4- تنشيط لجان التعريب الجامعية وتحفيزها مادياً ومعنوياً، وإشراكها في الندوات والمؤتمرات ذات العلاقة بالمصطلح.

5- إقامة دورات للأساتذة الجامعيين في التخصّصات المتجانسة على المستويين المحلي والعربي، يتمّ فيها التعريف بالأبحاث والمصطلحات وتشجيع الأساتذة بالانخراط في تلك الدورات والإسهام فيها.

6- اهتمام الجامعات العربية بعلم المصطلح وإقراره على الطلبة ضمن مساقات التدريس.

7- ربط الجامعات ببنوك المصطلحات العلمية العالمية.

8- السعي لاستحداث بنك عربي للمصطلحات العلمية العربية.

9- ترك أمور الترجمة للمركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر.

10- لا يوظّف المصطلح العلمي إلا إذا صدر عـــن هيئـــة التنســيق العربيـــة: مكتـــب تنسيق التعريب بالربـــاط.